



أوراق تأمينية

مصباح كمال*: غياب التأمين في تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 للبنك المركزي العراقي

كتبت قبل فترة قصيرة "خاطرة حول غياب قطاع التأمين العراقي في التقارير العربية"¹ وقبل أيام قرأت خبراً عن صدور بيان من البنك المركزي العراقي حول تقرير الاستقرار المالي لسنة 2021.² تصفحت هذا التقرير واكتشفت أن قطاع التأمين لا يرد له ذكر كأحد العناصر المكونة للقطاع المالي. ولكن التأمين ليس غائباً في التقرير بالمطلق إذ يرد ذكره في الصفحة 48-49 تحت عنوان التداول في السوق النظامي، جاء فيه

أما صافي الاستثمار الأجنبي للسوق النظامي فقد بلغ (420.1) مليون دينار عراقي لعام 2021 بعدما كان (16005.9) مليون دينار عراقي عام 2020 وهذا التغيير جاء نتيجة التقارب بين قيمة شراء وبيع الأجنبي وقد كان لقطاع الصناعة الجزء الأكبر تلاه كل من قطاع الخدمات والفنادق والسياحة، أما القطاعات التي خرج منها فهي التأمين والاتصالات والمصارف وعلى النحو الموضح في الجدول (5) الذي يظهر في ص 65 وهو يحمل عنوان قيمة تداول الأجنبي في السوق النظامي لعام [2021

ويرد ذكر التأمين أيضاً في الجدول (6) عدد الأسهم والعقود الصفقات وقيمة الأسهم المتداولة في السوق الثاني لعامي (2020-2021)، ص 50.

¹ مصباح كمال-خاطرة حول-غياب قطاع التأمين-العراقي-في-التقارير-العربية .pdf (iraqieconomists.net)

² Central Bank of Iraq statement on Financial Stability | Iraq Business News (iraq-businessnews.com)

يمكن قراءة نص تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 الصادر من قسم الاستقرار النقدي والمالي في البنك المركزي العراقي (بغداد، 2022) بالنقر على هذا الرابط:

<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-165899787433978.pdf>



أوراق تأمينية

ونحن نقرأ صفحات من التقرير كنا نأمل أن نجد قطاع التأمين مدرجا ضمن الفقرة 2-3 القطاع المالي غير المصرفي في العراق، ص 51 التي جاء فيها إن المؤسسات المالية غير المصرفية

لها دور جوهري في تحقيق النمو والاستقرار المالي والاقتصادي، لما تمتلك من محافظ استثمارية تتوزع على أصول مالية غير مالية ...

ويسرد التقرير المؤسسات المالية غير المصرفية ضمن إشراف البنك المركزي، ص 52-55. ثم يسرد المؤسسات المالية غير المصرفية خارج إشراف البنك المركزي، ص 55-60، ومن بينها: شركة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، شركات الصرافة والتوسط ببيع وشراء العملة الأجنبية، شركات الاستثمار المالي، مزودي خدمات الدفع الإلكتروني الخ. لكن التقرير لا يصنف التأمين كمؤسسة مالية غير مصرفية خارج إشراف البنك.

في مقال نقدي لنا يعود لسنة 2018 نقلنا عن محافظ البنك المركزي آنذاك قوله إن

"قطاع التأمين يحتاج الى التطور والنمو والعناية من الحكومة ومن داخل القطاع لان دوره محدود اليوم، ليواكب التطورات الاقتصادية للبلد والحاجة إليه في المرحلة المقبلة من النهوض الاقتصادي والاستثمار في العراق."³

وفيه ما يفيد أن قطاع التأمين له دور في المساهمة في النهوض الاقتصادي والاستثمار. لكن فريق إعداد تقرير الاستقرار المالي أثار إهمال القطاع رغم دوره المعروف، على المستوى النظري والعملي، كوسيط مالي. وقد عرضنا هذا الدور في دراسة قديمة لنا نقتبس منها الآتي فيما يخص دور الأصول المالية والوساطة المالية والأسواق المالية في تكوين رأس المال:

³ مصباح كمال، "محافظ البنك المركزي العراقي وقطاع التأمين"، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/03/%E2%80%99Misbah-Kamal-CBI-Governor-and-Insurance-Sector-final.pdf>



أوراق تأمينية

ترتبط التنمية الاقتصادية بتراكم الأصول المادية، أي بتكوين رأس المال العيني ناقصاً استهلاكاً (اهتلاك) رأس المال والإنفاق على الصيانة والتصليح. ويستلزم تكوين رأس المال ادخاراً صافياً للأموال، أي تقييد استهلاك الموارد الاقتصادية للحد من استنفادها لأغراض آنية وتوجيهها نحو الاستثمار في السلع الرأسمالية والبنية التحتية والرأسمال البشري.

ولتحقيق توجيه الادخار نحو الاستثمار تنشأ الحاجة لإيجاد القنوات التي يمكن للصناديق الادخارية بواسطتها أن تتحول إلى وسائل استثمارية إذ أن المدخرين هم ليسوا بالضرورة مستثمرين - أي توفير هذه المدخرات للأفراد والهيئات التي ترغب بالاستثمار. وتقوم المؤسسات والأسواق المالية بتوفير القنوات الضرورية لتمويل الموارد الاقتصادية من أولئك الذين يدخرونها إلى أولئك الذين يستخدموها لأغراض استثمارية. وبالطبع فإن المؤسسات والأسواق المالية ليست كيانات حيادية فلها مصالحها لكن ما يهمننا التأكيد عليه هنا هو أنها تمتلك القدرة على التأثير على معدل الادخار - أي التأثير على الفئات التي تحد من استهلاكها الأنبي من أجل توفير مواردها والحصول على إيراد/عائد مالي في المدى القصير أو البعيد.

تشكل أسواق الائتمان المحور المالي للنظام الرأسمالي. ويُعنى بهذه الأسواق تلك التي تقدم فيها القروض من قبل مختلف المؤسسات المالية بدأ بالقروض المصرفية البسيطة وانتهاءً بالسندات. وفي الأسواق المتطورة تتخذ مؤسسات التمويل أشكالاً مختلفة: جمعيات بناء وشراء المساكن، شركات الإجارة والشراء بالتقسيط، شركات التأمين، صناديق التقاعد وصناديق الضمان الاجتماعي. جميع الدول لديها أسواق مالية إلا أن حجمها وتأثيرها يختلف من مكان إلى آخر. فهناك أسواق مالية وطنية تلعب فيها المصارف الدور الرئيسي وفي غيرها تكمل سوق الأسهم والسندات هذا الدور ولها الشأن الأعظم.⁴

ما يؤكد عليه هذا الاقتباس هو أن قطاع التأمين هو أحد القنوات الاستثمارية الذي يقوم من خلال تجميع أقساط التأمين توفير جزء منها، بعد مقابلة شركات

4 مصباح كمال، "هل هناك دور اقتصادي للتأمين في كوردستان العراق؟" (تشرين الثاني، 2002)، تم ضمه لكتابنا التأمين في كوردستان العراق: دراسات نقدية (مكتبة التأمين العراقي، 2014)، ص 47-11.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق تأمينية

التأمين لالتزاماتها التعاقدية مع المؤمن لهم، وتغطية مصاريف العمل والإنتاج، لأغراض الاستثمار ضمن ضوابط معينة.

يبدو لنا أن الفريق الذي أعد التقرير لا يرى أن شركات التأمين تشترك مع المصارف ومؤسسات مالية أخرى في دور الوساطة التمويلية. صحيح أن الدور الاستثماري الحالي لشركات التأمين العراقية ضعيف، وهو يعكس تدني حجم إجمالي أقساط التأمين المكتتبه، لكن دورها يظل قائماً في تدوير أرصدة التأمين نحو الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) وفي الاستثمار العيني، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية. إضافة لدورها الأساس في حماية الأصول المادية من الآثار المالية المترتبة على الكوارث الطبيعية ومن المسؤوليات القانونية ومخاطر السلوك البشري في العمل الإنتاجي وهو ما يقتضي منها الاهتمام الدقيق بكيفية التصرف بالأرصدة المالية المتجمعة عندها.

أملنا هو أن يضم التقرير القادم لسنة 2022 شيئاً عن التأمين، "يتيم القطاع المالي العراقي". ■

(* باحث وكاتب متخصص في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 17 أيلول 2022

<http://iraqieconomists.net/ar/>